دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية

العنوان:	مسألة بناء فعل الأمر صحيح الآخر
المصدر:	رسالة المعلم
الناشر:	وزارة التربية والتعليم - إدارة التخطيط والبحث التربوي
المؤلف الرئيسي:	المنهان، صالح فليح زعل
المجلد/العدد:	مج 46, ع 4
محكمة:	لا
التاريخ الميلادي:	2008
الصفحات:	116 - 120
رقم MD:	441114
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
قواعد المعلومات:	EduSearch
مواضيع:	فعل الأمر صحيح الأخر، اللغة العربية ، النحو العربي ، المسائل النحوية ، علامات الإعراب ، الأفعال
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/441114

© 2020 دار المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو دار المنظومة.

مسألة بناء فعل الأمر صحيح الآخر

إعداد المعلم: صالح فليح زعل المذهان

يعالج هذا البحث موضوع بناء فعل الأمر صحيح الآخر مبيناً وجهة نظر النحاة أنَّ فعل الأمر مبني على السكون الظاهر إذا لم يسند إلى واو الجماعة، أو ألف الاثنين، أو ياء المخاطبة، ومبني على حذف النون من آخره إذا أُسند إليها، ومبني على الفتح إذا أُكد بنون التوكيد. وقد ذهب كاتب هذه السطور إلى أنَّ فعل الأمر صحيح الآخر مبني على السكون في أحواله جميعها.

(الفعل قسم مهم من أقسام الكلام على المستويين النحوي والصرفي، فمن الناحية النحوية يعد الفعل ركناً مهماً في بناء الجملة العربية، فهو أهم العوامل وأقواها على الإطلاق)١.

أما من الناحية الصرفية فأهميته؛ تنبع من كون الأفعال عموماً من (أصول مباني الكلام، ولذلك سمتها العلماء الأبنية، وبعلمها يستدل على أكثر علم القرآن والسنة وهي حركات متقضيات والأسماء غير جامدة والنعوت كلها منها مشتقات)٢. والراجح من أقوال العلماء أن فعل الأمر مبني خلافًا للكوفيين، فقد ذهبوا إلى أن فعل الأمر معرب والعامل فيه لام الأمر المحذوفة. ورجح أبو بركات الأنبا ري رأي البصريين، وهو بناء فعل الأمر في كتابه الإنصاف في مسائل الخلاف في المسألة الثانية والسبعين. فقال : (أما البصريون؛ فاحتجوا بأن قالوا : إنه مبني على السكون؛ لأن الأصل في الأفعال أن تكون مبنية والأصل في البناء أن يكون على السكون، وإنما أعرب ما أعرب من الأفعال أو بني منها على الفتحة لمشابهة ما بالأسماء، ولا مشابهة بوجه ما بين فعل الأمر والأسماء، فكان باقيًا على أصله في البناء)٣.

ولقد فصل النحاة – قديمًا – بناء فعل الأمر على ثلاثة أوجه :

الوجه الأول : يبنى فعل الأمر – إذا كان صحيح الآخر – على السكون إذا لم يتصل به ضمير، نحو : اكتبْ، اعملْ، خذْ.

الوجه الثاني : : يبنى فعل الأمر – إذا كان معتل الآخر – على حذف حرف العلة من آخره، نحو : ارمِ، اسعَ، ادعُ.

الوجه الثالث : يبنى فعل الأمر – إذا كان صحيح الآخر – على حذف حرف النون من آخره شريطة إسناده إلى أحد الضمائر الآتية : (واو الجماعة، أو ألف الاثنين، أو ياء المخاطبة)، نحو : اكتبُوا، اعملاَ، خذِي.

وفي هذا البحث سأتناول مسألة بناء فعل الأمر صحيح الآخر، فأصل فعل الأمر البناء على السكون. قال المبرد : (وكل مبني مسكن آخره إنْ ولي حرفًا

محركًا؛ لأن الحركات إنما هي الأصل للإعراب، فإن سكن ما قبل آخره فلا بد من تحريك آخره لئلا يلتقي ساكنان)٤

وهذا دليل واضح على بناء فعل الأمر صحيح الآخر على السكون، وقد بني على السكون؛ لأنه لم يشابه الأسماء، ولو شابهها لأعرب (فجميعها مبني على الوقف وبنيت؛ لأنها أفعال لم تشابه الأسماء؛ لأنه ليس في أوائلها حروف المضارعة وبنيت على الوقف؛ لأن الوقف هو الأصل في البناء)٥.

ومن المعروف أن بعضَ ضمائر الرفع ساكنٌ؛ لذا يجب تحريك آخر فعل الأمر إذا أسند إلى ضمير من ضمائر الرفع الآتية (ألف الاثنين أو واو الجماعة أو ياء المخاطبة) للتخلص من التقاء الساكنين، فإن كان الضمير ألفًا فُتح آخر الفعل نحو: اضربا، انصرا، وإن كان الضمير واوًا ضُم آخر الفعل نحو: اضربوا،انصروا، وإن كان الضَمير ياءً كُسر آخر الفعل نحو : انصرِي، اضرِبي. (وإنما يُفتح آخر الفعل أو يُضم أو يُكسر لمناسبة هذه الضمائر)٦، ولكن المشهور في كتب النحو بناء فعل الأمر على حذف النون من آخره عند إسناده إلى ضمائر الرفع، فيعربون فعل الأمر المسند إلى واو الجماعة – مثلاً – نحو : أقيموا : فعل أمر مبني على حذف النون من آخره؛ لاتصاله بواو الجماعة. فهم يعللون بناء فعل الأمر على حذف النون بإسناده إلى واو الجماعة، والشيء نفسه عند إسناد الفعل إلى ياء المخاطبة أو ألف الاثنين، ولو أننا حذفنا الضمير لرجع الفعل مبنيًا على السكون وهو أصل البناء.

وقد عرَّف النحاة البناء بأنه (لزوم آخر الكلمة ضربًا واحدًا : من السكون أو الحركة لا لشيء أحدث ذلك من العوامل وكأنهم سموه بناءً؛ لأنه لما لزم ضربًا واحدًا فلم يتغير تغير الإعراب سُمي بناءً من حيث كان البناء لازمًا موضعه لا يزول من مكان إلى غيره)٧، (والأصل في البناء السكون؛ لأنه أخف الحركات فلا يعدل عنه إلا لسبب؛ لأن الأصل عدم الحركة فوجب استصحابه ما لم يمنع مانع)٨.

وعليه؛ فإننا نرى أن فعل الأمر المسند إلى الضمائر (ألف الاثنين أو واو الجماعة أو ياء المخاطبة) مبني على السكون المقدر، وقد منع من ظهوره الحركة العارضة لمناسبة الضمير، وعلى هذا يكون فعل الأمر المسند للضمائر قد مرَّ بالمراحل الآتية : اضربْ ، اضربَوْا ، اضربُوْا، فعند التقاء الساكنين حُرك الساكن الأول بالضم وشواهد تحريك الساكن الأول بالضم كثيرة جدًا منها قوله – تعالى – : (قُلْ سيروا في الأرض ثم انظروا كيف كان عاقبة المكذبين)٩، والشاهد قوله تعالى: (سيرُوا) و(انظروا)، حيث حرك الساكن الأول بالضم للتخلص من التقاء الساكنين. وعند إسناد فعل الأمر إلى ألف الاثنين نحرك آخره بالفتح للتخلص من التقاء الساكنين، نحو قوله – تعالى– : (اذهبا إلى فرعون إنه طغى)١٠، فقد حُرك آخر الفعل بالفتح للتخلص من التقاء الساكنين، وشواهد تحريك الساكن الأول بالفتح كثيرة منها قوله – تعالى – : (فقولا له قولاً ليناً)١١، الشاهد قوله – تعالى – (قُولا) حيث حُرك الساكن الأول بالفتح.

والقول نفسه عند إسناد فعل الأمر إلى ياء المخاطبة، حيث حُرك آخر الفعل بالكسر للتخلص من التقاء الساكنين، ومن شواهد تحريك الساكن الأول بالكسر قوله – تعالى – :

(فكلي واشربي وقري عينًا فإما ترين من البشر أحدًا فقولي إني نذرتُ للرحمن صومًا فلن أكلم اليوم إنسيًا)١٢ الشاهد قوله – تعالى – (ترِينّ)،

حيث حُرك الساكن الأول (ياء المخاطبة) بالكسر للتخلص من التقاء الساكنين.

وعليه يكون فعل الأمر المسند إلى الضمائر (ألف الاثنين أو واو الجماعة أو ياء المخاطبة) قد حُرك آخره بحركة مناسبة للضمير، فالفعل مبني على السكون المقدر منع من ظهوره الحركة العارضة لمناسبة الضمير، فالواو يناسبها الضم، والياء يناسبها الكسر، والألف يناسبها الفتح. قال المبرد : (وكل مبني مسكن آخره إن ولي حرفًا متحركًا؛ لأن الحركات إنما هي في الأصل للإعراب، فإن سكن ما قبل الآخر فلا بُدّ من تحريك آخره لئلا يلتقي ساكنان)١٣.

قال الشنفرى :

أقيموا بني أمي صدور مطيكم

فإني إلى قوم سواكم لأميل

قال الزمخشري : (أقيموا، وهو فعل أمر مبني في الأصل على السكون وما بني منه على حركة فلعلّة أوجبت بناءه عليه)١٤، فالحركة التي بني عليها فعل الأمر في (أقيموا) هي الضمة الظاهرة على الميم؛ لمناسبة الواو، ولكن الأصل فيه البناء على السكون.

وإذا كان الأصل في فعل الأمر البناء فلا بد أن يكون مبنيًا على السكون، فالبناء على السكون هو القياس؛ لأنه إذا كان البناء نقيض الإعراب وجب أن يكون بنقيض الحركة التي باختلافها يحصل الإعراب؛ ولأن الأولى في الأفعال البناء على السكون، هذا إلى جانب كون السكون هو الأخف. قال المبرد : (ألا ترى أن كل ما كان معناه (افعل) لم يوصف به، ولم يقع في موقع المضارعة فلمَّا لم يتجاوز لم يزد على السكون)١٥، وقال سيبويه : (الوقف قولهم اضربه في الأمر لم يحركوها؛ لأنها لا يوصف بها ولا يقع موقع المضارعة فبعدت من المضارعة بُعد (كم) و(إذا) من المتمكنة وكذلك كل بناء من الفعل كان معناه (افعل))١٦ وقال الزمخشري : (البناء على السكون هو القياس والعدول عنه إلى الحركة لأحد ثلاثة أسباب: للهروب من التقاء الساكنين في نحو هؤلاء، ولئلا يُبتدأ بساكن لفظًا، وحكمًا كالكاف التي بمعنى مثل، والتي هي ضمير ،ولِعُروضِ البناء، وذلك نحو : يا حكمُ، ولا رجلَ في الدار، ومن قبلُ، ومن بعدُ وخمسة عشرَ)١٧، وما قيل عن بناء فعل الأمر المسند إلى الضمائر (الألف أو الواو أو الياء) يقال عن بناء فعل الأمر المؤكد بنون التوكيد الثقيلة أو الخفيفة، فإنه مبني على السكون المقدر، وقد حرك آخر الفعل بالفتح للتخلص من التقاء الساكنين نحو: اكتبَنَّ، فقد حُرك آخر الفعل بالفتح للتخلص من التقاء الساكنين.

وعليه؛ فقد تبين لنا أن فعل الأمر المسند إلى الضمائر (ألف الاثنين أو واو الجماعة أو ياء المخاطبة) وفعل الأمر المؤكد بنون التوكيد الثقيلة أو الخفيفة مبني على السكون المقدر، وقد حُرك بحركات عارضة للتخلص من التقاء الساكنين. فالواو يناسبها الضم، والياء يناسبها الكسر، والألف ونون التوكيد يناسبهما الفتح. قال ابن عقيل: (الأصل في البناء أن يكون السكون؛ لأنه أخف من الحركة ولا يُحرك المبني إلا لسبب كالتخلص من الساكنين)١٨.

وعند توكيد فعل الأمر بنون التوكيد يلتقي ساكنان، فنُحرك الأول بالفتحة للتخلص من التقاء الساكنين؛ لأن الفتحة أخف الحركات. نحو: اضربْ، اضربْنَّ، فيكون الفعل مبنياً على السكون في جميع أحواله سواء كان مسندًا إلى الضمائر أو مؤكداً بنون التوكيد أو مجردًا منها. قال السيوطي:

(إذا عُدل إلى الحركة قُدم الأخف فالأخف وذلك الفتح ثم الكسر ثم الضم)١٩.

وجملة القول : إنَّ فعل الأمر مبني على السكون في أحواله جميعها سواء كان مسندًا إلى الضمائر أو مُؤكدًا بنون التوكيد أو مجردًا منها، والجدول الآتي يُبين ذلك :

بناء فعل الأمر صحيح الآخر على	
السكون الظاهر	
السكون المقدر	
إذا لم يتصل به ضمير نحو : اضربْ	
إذا أسند إلى نون النسوة نحو : اضربْن	
إذا أُكِّد بنون التوكيد نحو : اضربَنَّ	
إذا أسند إلى الضمائر (الألف أو الواو أو الياء) نحو : اضْربا، اضربُوا، اضربي	

وقد تبين لنا – فيما سبق – أن الفتحة الظاهرة على آخر فعل الأمر المؤكد بنون التوكيد ليست علامة بناء، إنما جيء بها للتخلص من التقاء الساكنين، فالفعل مبني على السكون المقدر، وقد وهم من ظن أن فعل الأمر المؤكد بنون التوكيد مبني على الفتح. والقول نفسه بالنسبة لبناء فعل الأمر المسند إلى (ألف الاثنين أو واو الجماعة أو ياء المخاطبة)، فهو مبني على السكون المقدر، وليس علامة بنائه حذف النون؛ لأننا لو حذفنا الضمير لرجع الفعل إلى أصله وهو البناء على السكون، ألا ترى أن الفعل الماضي مبني على الفتح نحو : كتب، فعند إسناده إلى ضمير رفع متحرك يبنى على السكون لكراهية توالي أربعة متحركات، فهو مبني على الفتح المقدر والسكون – هنا – عارض، فعند تجريده من الضمير يعود الفعل مبنيًا على الفتح، وهو الأصل في بنائه.

الهوامش

١- فوزي الشايب، الماضي المجرد ومسألة البناء على الفتح، مجلة جامعة الملك سعود الآداب مجلد ٣ صفحة ١١٣.

٢- جمال الدين عبد الرحمن السيوطي.(١٩٨٥). الأشباه والنظائر في النحو، تحقيق عبد العال سالم مكرم، بيروت: مؤسسة الرسالة الجزء الثاني صفحة ٣٢٨.

٣- أبو بركات الأنبا ري عبد الرحمن بن محمد الأنبا ري. (١٩٩٣). الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين، الجزء الثاني، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، بيروت: المكتبة العصرية صفحة٥٣٤.

٤- أبو العباس محمد بن يزيد المبرد، المقتضب تحقيق عبد الخالق عضيمة، بيروت: عالم الكتب.

٥- أبو الفتح عثمان بن جني. (٢٠٠٢). كتاب البيان في شرح اللمع تحقيق الدكتور علاء الدين حمويه دار عمار صفحة ٤٠.

٦- محمد محيي الدين عبد الحميد، دروس في التصريف، مصر المكتبة التجارية ١٩٣١ صفحة ١٦٤.

٧- أبو الفتح عثمان بن جني، الخصائص، تحقيق علي النجار الطبعة الثانية الجزء الأول صفحة ٣٨.

٨- جمال الدين عبد الرحمن السيوطي، همع الهوامع شرح جمع الجوامع، بيروت: دار المعرفة، الجزء الأول صفحة ٢٠.

٩- سورة الأنعام آية١١.

١٠- سورة طه آية ٤٣.

١١- سورة طه آية ٤٤.

١٢- سورة مريم آية ٢٦.

١٣- المبرد، المقتضب، الجزء الثالث صفحة ١٧٣.

١٤- أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري. (١٩٣٢). أعجب العجب في شرح لامية العرب، صفحة ٣١.

١٥- المبرد، المقتضب، الجزء الرابع، صفحة ٤٨.

١٦- أبو بشر عمرو بن عثمان سيبويه. (١٩٨٢). الكتاب، تحقيق عبد السلام محمد هارون، القاهرة: دار القلم، الجزء الأول صفحة ٤.

١٧- ابن يعيش موفق الدين يعيش، شرح المفصل الجزء الثالث، بيروت: عالم الكتب، مكتبة القاهرة صفحة٨٢.

١٨- بهاء الدين عبد الله بن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الخير، الجزء الأول صفحة ٤١.

١٩- السيوطي، همع الهوامع شرح جمع الجوامع، الجزء الأول. صفحة ٢٠.

❖ ❖ ❖